شروط النشر

1- أن تكون النزول تراثية، أو تنبس في باب النزول.
2- أن تكون جديدة، ولم تنشر من قبل، ولا يستند إليها من كتاب مبكر.
3- التقيد بمبوي علمي دقيق، والالتزام الموضوعية، والتوضيح والتفصيل، وحق الراحة العامة.
4- أن تكون ممولة، ويفضل أن تكون مطبوعة، وعلى وجه واحد من الورقة.
5- ألا تزيد على ثلاثين صفحة.
6- أن تراعى عادات الترتيب.
7- توضع الأدوات في أسفل الصفحة، وتلتزم فيها الهيئة العربية، أي يكتب اسم الكاتب، ومؤلف، ورقم الصفحة.
8- يتبرع في آخر البحث فهرس المصادر والمرجع، حق ترتيب جزء الهبة لاسم الكاتب، مثل: (طلقات فصول الشعراء: ابن سلمان - محمد شاكر - القاهرة - مطبعة المعلمة - طالفة 1974).
9- يدوم للبحث بمثابة عنه في بسج أمطار، ويرافق بلحة من سيرة المؤلف، وعونه.
10- يمكن أن تنشر المجلة نصوصاً تراثية محضة، إذا استطاع النص شروط التحقق.
11- تخضع الأبحاث المرسلة للتحقيق العلمي.
12- لا تهدي الأخلاق إلى أصواتها، ولعبون بقول شرفها، أو المؤلف، أو الباحث.
13- الأبحاث والمقابلات التي تنشر نظرًا من أراء كتابها، ولا يجوز بالضرورة عن رأي المسافرة أو الاتحاد.
14- ترتيب المواد داخل العدد يحكمه لحصم للاعتبار، فضلاً عن علاقته بالأمكانيات الكبيرة.

الاشتراكات السنوية

داخل القطر للأفراد: 150 ل.س.
في الأسوار العربية للأفراد: 300 ل.س. أو (15) دولارًا أميركيًا.
خارج الوطن العربي للأفراد: 450 ل.س. أو (20) دولارًا أميركيًا.
الموقع الرسمي داخل القطر: 300 ل.س.
الموقع الرسمي في الوطن العربي: 500 ل.س. أو (25) دولارًا أميركيًا.
الموقع الرسمي خارج الوطن العربي: 650 ل.س. أو (40) دولارًا أميركيًا.
أعضاء اتحاد الكتاب: 75 ل.س.

النشر يرسل حوالات بريدية أو شباكة دفع مقابل إلى شفرة النزولات العربية.
المحتوى:

- افتتاحية: لمحة من سفر العلاقات الفكرية والاجتماعية بين سورية ولبنان في القرن العشرين
  رئيس التحرير
  محمد قرة

- صور من العلاقات المتبادلة بين أوروبا وشمال بلاد الشام
  م. إبراهيم كايد محمود

- المسطح ومشكلات تحقيقه
  م. حسين جمعة

- القول: تعريفه، منزلته، مجالاته، ومداركه
  م. عبد القادر صوي

- تحفة الظرف وفاكهة اللطاف
  د. عادل فريجات

- صورة الشرق العربي

- سفيرة أسعد

- التجربة الروحية للغزالي
  محمد عرب

- طلب اليهود من المسلمين فتح الأندلس: حقيقة أم إدعاء?
  د. خالد يونس الخالدي

- ابن خروف والدرس النحوي في الأندلس
  م. محمد موعد

- الكرامات في التراث العربي الإسلامي (العمود الأندلسي)
  د. م. علي خليل

- الأمنادرسون في كتابات أحمد الفريقي الفلسفي
  م. حنفي هلايلي

- النبي الأندلسي
  د. أحمد فوزي النهوب

- جورج عسبي

- شعر الشريف السيتي
  م. محمد هيثم غرة

- الجمهور للبيروتي
  م. عمرو عبد النبي

- مختار فوزي الفعال

- أخبار التراث
  أمينة التحرير

274
ابن خروف 
والدرس النحوي في الأندلس

د. محمد موعد (*)

جُعل عدد من المعاصرين الدرس النحوي في بلاد الأندلس مدرسة نحوية قائمة برأسها، وأطلقوا عليه اسم مدرسة الأندلس النحوية، فالأستاذ الدكتور شوقي ضيف يذهب في كتابه الشهير "المدارس النحوية: إلى وجود هذه المدرسة وهو يعد بداية النشاط النحوي في الأندلس سواء أكان ذلك في إدخال كتاب التحويدين ككتاب سيبويه، أم في القراءات كقراءة ورش المصري، كتربا سيبويه أم في تدوين المصنفات النحوية = الدراسة الأولى في إرساء المدرسة الأندلسية، وكذا عند جهود هذه المدرسة مخالفات نحاة الأندلس لجميع النحاة السابقين لهم في المشرق من بصريين وكوفيين وانتهاجهم منهج الاختيارات من آراء الكوفة والبصرة وإضافتهم إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين (1)."

فهل مثل هذه الجهود في مخالفات نحاة المشرق من بصريين وكوفيين، ثم الاختيار من آراء الكوفة أو البصرة، أو إضافة اختيارات أخرى، يمكن أن يشكل مدرسة بعينها.
ولإجابة عن ذلك سيقوم البحث بدراسة لهود نحوية تم فيها واحد من أنحاء الأندلس، وهو أبو الحسن علي بن محمد المعروف بابن خروف الشهابي (ت ۱۰۹ هـ). ذلك أن ابن خروف هذا خالص البصريين والكوفيين، فأخذ الكثير من آراء البصريين، وعدداً من آراء الكوفين، وانتخب من آراء هؤلاء وهؤلاء، وكانت له آراء انفرد بها، فهل صنعه هذا يمكن أن يجعل فيما سماه عدد من APIs (*) الكليات الآداب - جامعة دمشق. (1) المدارس النحوية ۲۸۸ وما بعدها.
المعاصرین بمدرسة الأندلس النحوية؟
قبل الكلام على ذلك لابد من الوقوف على بعض الآراء التي واقف فيها البصريين، أو حاتیک
التي واقف فيها الكوفين، والكلام على آرائه التي انفرد بها.

أولاً: ابن خروف والبحريون:
كان موقف ابن خروف موقف مؤيد المؤزر في معظم الآراء في البصريين، وخلقهم
في قلِم منهما فرائه في بعض المواضع يرضع المذهبين، ثم يقول: وهو الأكبر في كلامهم، أو هو
الأصح الأكبر، وأحيانا يقف موقفاً وسطاً بين المذهبين، وأحيانا يعرض أحدهما دون أن يبدِي رأيه
 فيه.(1)
من ذلك قول ابن خروف: "مذهب البصريين اشتاقق الفعل من المصدر، يريد أن الفعل مع
المصدر، المصدر أسبق منه، وأدبهم أشياء منها: أن الفعل لا يكون إلا من الاسم، ومنه أن
يضمِر في الفعل، والإضمار فرع، وكذلك دلالته على الزمان، والمصدر لا يدل عليه، وزيادة
المعاني فرع.
ومذهب الكوفين اشتاقق المصدر من الفعل، ولا حجة لهم إلا كونه عاملاً فيه. قالوا: والعام
قبل المعمول، وهذا فاسد؛ لأن كل فعل يعمل في اسم غير مصدر ليس بمشتق منه، والاسم أحدثه مع
عمله فيه، إضافة الفعل للفعل عبارة مجارية للتقييم(2).
فهو يوافق البصريين في أن الفعل مشتق من المصدر.
ومما وافق به البصريين قوله: "اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له وجب إبراز
الضمير الفاعل في الصفة في قول البصريين نحو قولهم: ّهند زيد ضاربته هي. المنزلة:
هند ضاربته أمها؛ لأن الصفة خبر عن زيد، والفعل لهدن، والأم هي فاعلة، ولو كان فعلًا لم يظهر،
فقوله: ّهند زيد تضربه، ّلظهر الضمير الكائن في الفعل في التثنيّة و الجمع، و لا يظهر في الصفة
التي ذكر في هذا الباب من رفع الفاعل باسم الفاعل من غير اعتقاد، نحو قائم زيد، و هذا مذهب
أبي الحسن الأعشُر، والصواب أن يرفع إذا اعتمده، واعتمده أن يكون صفة، أو حالًا، أو خبرًا،
أو بعده همزة الاستفهام، أو ما شبيهه، والأخش يرفع بالجار والمجاور، والفاعل بعده همزة في
قولهم: في الدار زيد، وبوجر الرفع بالابتداء، فلا يلزم ما ظن به عليه قديره(3).
فهو يأخذ بأراء البصريين في أن الفاعل إذا جرى على غير من هو له وجب إبراز
الضمير كما في نحوه: ّهند زيد ضاربته هي، والكوفين لا يوبجوذ ذلك(4).

(1) ّشرح جمل الرجاحي لا ابن خروف، مقدمة التحقيق، 150.
(2) ّلغة/1 378/1، ونُظَر: الإضافات/1 353/1.
(3) ّشرح جمل/1 402/1، ونُظَر: الإضافات/1 57/1.
(4) ّنُظَر شرح جمل، مقدمة التحقيق/1 127/1.
وقد وافق على اقتراح البصرة في قوله: "وقولهم: أفعل به، لفظ لفظ الأمر، ومعناه التعبير، والجار والمجروح هو الفاعل، ولا ضمير في الفعل، ولو كان فيه ضمير المخاطب لظهر في النثائية والجمع، ومخاطبة المؤنث في قولهم: يا هن أحمد بعمر، دليل على ذلك، وكذلك: يا فيدون أحمد بعمر، والكوفيون يقولون: الجار والمجروح في موضع نصب، والفاعل مقترن في الفعل ولا يظهر، ولا يؤثر الفعل وتقارير الكلام عندهم: ما أفعله، لم يختلفوا في ذلك، ودليلهم على كونه في موضع نصب حرف المجروح في قوله:

(1) و: "لَسْ بِهِ وَلَسْ بِأَصْرَ" [مريم 19/8/1].

وأما وافق به ابن خروف البصرة قوله: "والميم المشتدة في اسم الله تعالى زائدة للتأكيد، وعوض من ياء، ولا تستعمل معها إلا في الشعر. وذهب الفراء إلى أن الميم بعين أمنا، كان الأصل: يا الله أمنا، فحذف، وقيت الميم مشدة، والصواب مذهب البصرة، لأن الميم تستعمل فيما لا يصلح فيه أمنا، وذلك كثير، كقوله تعالى (اللهم فاطر السماوات والأرض) [الزمر 39/4/6].

وقد وافق ابن خروف البصرة في مسألة أن فعل الأمر مبني، وليس معرباً كما يدعي الكوفيون، قال: "الأمر للمخاطب على ضريبين، معرب ومنبى، فالمبني منهما ما كان للمخاطب غير لام، نحو: أضربي، وأخرج، وسمع، وأصف، وأغر، واخذ، سكن الصحيح منه للبناء، وحذف آخر المعتل للبناء أيضاً في مذهب البصرة، ودليلهم حرف المضارع، ودخلو هزيمة الوصل، ولو كان معرباً كما يقول الكوفيون لم تخف حروف المضارع، ولا زيد فيه همزة الوصول.

وقد بني فعل جماعة التحفظ وما دخلته التون القليلة والخفيفة، ولم تخفف منه حروف المضارع، نحو: بخرجن، ويرجعين، وتخرجين، وتخرجون.

والمعرب منها ما دخلته اللام، لعائب كان أو لمخاطب، وهي مع العائب أكثر، وعلامات إعراب هذا فقد تقدمت... (1).

(1) إعفاء: و: "لَمْ يَوْقِفْ سِيَوْبَيْهِ عَلَى أُنْهَمَةِ: "اِيْمَّ،" لِلوُصُولَ، قَالَ: "وَالْهَمْزَةَ عَنْهُ سِيَوْبَيْهِ هَمْزَةٌ وَصَلَ،

(2) غمامة: و: "كَذَا لِيْنَسُ الْمِّلْيَةَ يَلْقَهَا..." وهو لغورة من الوريد، دوانيه 53.

(3) شرح الجزء 2/137، وانظر الإشتباه 1/257، ينفق ابن حيان أيضاً أن القراء والزجاج والخشتري وابن حروف ذهبوا إلى أنه أمر حقية، والخشتري المفتول، وانظر: شرح التصريح 2/136.

(4) شرح الجزء 2/137، وانظر: إشتهب ابن الشجري 2/134، وفيه أيضاً أن أعين دفع قول القرآن، وان ابن الشجري خلص إلى أن أمير البصرة هو الصحيح.

وهو الصواب، فحذفها في كل لغة في المصدر، وإباحتها في الإبداء، ولا دليل في كسرها؛ لأنها لغة.

ويزعم الفراء أنها لف قطع في الجمع، وواحدة: يمين، ومنعه صحيح، غير أن حذفها في الموضوع الذي تحذف فيه هيئة الوصل وثباتها في الموضوع الذي تثبت فيه دليل قاطع، ووزنه: أفعل، وليس في بناء المفردات: أفعل، في مذهب، والقول أنه ثابت في الكلام، من حكاية غيره... (1).

هذة الآراء - وأسوآها مما لا يتسع المجال لذكرها (1) - تثبت أن ابن خروف لا يمكن عده فيما سماه بعض المعاصرين بالدراسة الأندلسية؛ لأنه نحا في هذه الآراء نحو آراء البصريين، ولو كان الرجل ينتهي إلى هذه الدراسة المزعومة ما كان له يوافق البصريين في كثير من آرائهم؛ لأنه والحائط هذه سياق في الأصول الفكرية لمدرسته، وهذا يؤيد أن الدروس النحوية في بلاد الأندلس لم يبر إلى أن يكون مدرسة لها معاكلها الخاصة، وهو يجعل الأمر أمام حقيقة مفادها أن الدروس النحوية في تلك البلاد شيء، وجعل هذا الدروس مدرسة مستقلة شيء آخر.

ولعلم ما يتضافر على توكيد هذه الحقيقة أن ابن خروف لم يوافق البصريين فحسب في كثير من آرائهم كما سلف؛ بل وافق الكوفيين أيضاً في بعض آرائهم، وسأعرض فيما يأتي لأهم هذه الآراء.

ثانياً: آراؤه التي وافق فيها الكوفيين:

من ذلك أن أجمع وجمعاء يجوز تثبيتهما في باب التركيز كيساً على أحمر وحمراء، قال:

ويقابلاً نونية فعل وفعلاء في هذا الباب كيس أحمر وحمراء، ومن معن يثبيتهما قد تكلر ودائماً ما لا دليل عليه، ولم يمنعه أحد من الأئمة فتبعه، وليس قلة استعمالها بغيرها عن القيام (2).

وهذا الذي أجازه ابن خروف منع الكوفيين، وأجازها الكوفيون والأخفشي (3).

ومما وافق به الكوفيون قوله: "يوجس يداً بالظاهر من ضمير المستكم والمتخاطب في كل الأبدال، إلا في بدل الشيء من الشيء، وهو لعنين واحدة؛ لأن الظاهر لا يقع فيه على وجه، مع عدم الفائدة، فإن فاجأنا (4)، كقوله: إدخاله أتّرك أتحمله وغيره كخوكم كخوكم كخوكم، فإن معناه: كلام.

ودبل النظرية في القرن كثير، ومن قوله تعالى: "وعرّها بتمين بعض دراه Có معدودة" (يونس 32/21 و 38/31-32) و "وإن للمتينين مفازاً" سباً.

باجات عن "(5) يس" (3/29) 50 ، ولا تشابك النظرية، ولا من المعرفة إلا أن تكون.

---

(1) شرح الجمل/1، وفظر: سيديه 343، و505، والإعراب/1، 245.
(2) ملخص: شرح الجمل/1، 26 و 36 و 263 و 261 و 37 و 26 و 363 و 361 و 457
(3) تفسير/1، 338
(4) ابنه، حادثة المفتاح.
(5) في حادثة المفتاح: أن الكوفيون أجازوا مفاتحًا، والأشرف قياساً على الغالب.
موصفة، أو بها إفادة (١).

وهذا الرأي الآخر، في بدل النكرة من النكرة أو من المعرفة، هو رأي الكوفييين والبغداديين،

وأجازه الجمهور مطلقًا (٢).

وقد توافق رأي ابن خروف ورأي الكوفييين في قوله: إن الجملة العقلية إذا كانت ماضية لفظًا وممّن، وكان فيها ضمير لم تحتاج إلى الواو، كقوله تعالى: "أَفَحَاجَكُمُّ حَرْضَتْ صَدْرُهُمْ" (التثنى ٤/٧٠) ولا يُحتج فيها إلى فهمٍ (٣) وزعم ابن باشاذ أن سبب ذلك حصول "حضرة" صفة لـ"قوم"، ولم يفعل ذلك سببهم، فإن لم يكن فيها ضمير احتجت إلى الواو، نحو جاء زيد وقد خرج عمرو، ولا بد في هذا من فهّم.

فإن كانت ماضية معنية لا فظًا، نحو جاء زيد ولم يخرج عمرو، احتجت إلى الواو، كان فيها ضمير أو لم يكن (٤).

وأما ذكره ابن خروف يوافق رأي الكوفييين، وقد تبعهم على ذلك ابن مالك وأبو حبان، وأوجب البصرئيين لجوء وقوع الماضي حالاً، اقتراحه بـ"قد ظاهرة أو مضمرة، أو ما يقربه من الحال" (٥).

ومن آرائه التي كان فيها مع الكوفييين على اعتقاد، ذكر أن المبدأ لا يحتاج إلى خبر مع واو المعية في قولهم: كل رجل وضيوعته، أي: مع ضيوعته، وما زالت وزيداً حتى فعل. وسبيله البصرئيين يرون أن الخبر م злоوف ووجباً، وتقديرهم: مقرران، وحجة ابن خروف أنه لا يحتاج فيه إلى حذف الخبر لتمامه، وصحة معناه، فإن قتر "مقرران" فلبان المعنى (٦).

وقد وافق رأي ابن خروف رأي الكوفييين في نصب المضارع بعد واو المعية. قال: "الواو ينصب الفعل بعدها بخلاف الثاني الأول في المعنى أو الفظ، فخلاف اللفظ قوله:

للبيضِ عباءة وتَـ وليِّ عنيُّ ......

ومخالفته المعنى:

لا تهِ عن خلق وتَـ تأتي مِثْـ لِهَـ

لا لأنه لم برج النبي عن إفراد كل واحد منهم؛ وإنما أراد النبي عن الجمع بينهما؛ فإذا قال:

(١) شرح الجمل/٢٣٤٧/١
(٢) نفسه، حاشية الفقهاء.
(٣) نفسه/٣٨٤٣/٣٨٥
(٤) نفسه، حاشية الفقهاء.
(٥) نفسه/٣٩٥/٤٠، وذكر مقدمة التحقيقات/١٧٠.
(٦) مجمع: "عبارة إلى من ليس الشقوق، وهو ليسون بـ "حذف"، والسبب من⊞ phẩmاً في كتب المحققة، انظر: "سبيسي"/٣/٥٥.
(٧) ينسب إلى أبي الأسود الدؤلي، وهو في ديوانه ما نسب إليه ص/١٣٠.
تأكل السمك وشرب اللبن – بالنصب – فالمعلمي: لا تجمع بينهما، وإذا قال لا تأكل السمك وشرب اللبن، نهى عن أكل السمك وشرب اللبن متفقين ومتسامين، وِمِثْلَ ما لا يجمع بينه

و، وهذا الذي ذهب إليه ابن خروف هو مذهب الكوفيين، والبصرى ينصبونه بـ 'أن' مضمرة، وأما الجرمي فينصبه بالحرف نفسه.(1)

ومن هذه الآراء أيضاً قوله: ùإن أضفت إلى معرفة أربعة أنواع: أسماء الفاعلين بمعنى الحال والاستقبال، والصفة المشبهة بها، وما في حكمها من الأسماء، نحو: شبيب ومثله، وأخواتهما، والمقصود منهم: ابن السراج، والفارسي، وأبن باباشا، وليس الأمر كذلك، فبالإضافة إلى هذه مئسم: اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال، والصفة المشبهة، وILLISEب وأخواتهما، وأما: يوم الخميس، شهر المحرم، وسائر الأيام والشهور فكلها معارف، والذي أوقعهم في تذكر أغلب من العرب من يقترب فيها من إذا أضاف، فلا يئن ولا يجمع، ولا يؤثث، وعليه قوله:

ومِثْلَ أَحْسَنَ الْقَلَلَينِ جِيْدًا ومَسَاَفَةَ وَأَحْسَنَةَ قَدْ ذَالِكَ(3)

وتقديرهم: صلاة الساعة الأولى، ومسجد الموضع الجامع، وجانب المكان الغربي، فاسد، ولا يترد ليع في الأيام والشهور، وعرق النسا، وجلب الوريد، وإنما أضيف هذا النوع لاختلاف اللفظين، ومن الإضافات ما فين، فاتبعه وأعماله.(1)

إضافة الشيء إلى نفسه جائزة لاختلاف اللفظين دون دعوى حذف ولا نقل، وهو يوافق الكوفيين في هذا، والبصرويون يمنعون ذلك، وما ورد منه تأوله، تقديرهم: مسجد الموضع الجامع، وصلاة الساعة الأولى.(2)

ومن آراء الموقفة للكوفييين أن حذف حرف النداء مع الأسماء المفردة المقصود قصدتها جائزة نحو: يا رجل، والبصرويون يمنعونه، وما جاء منه موقوف عندهم على السماو أو الضرورة.(2)

وإذا آراء أخرى وافقها ابن خروف الكوفييين يمكن أن يراها المرء في شرحه على الجمل (3) لا يضع المجال للخروج فيها، وهذه الآراء تؤكد أن ابن خروف لا يمكن عدة في مدرسة الأندلس النحوية، فلو كان ينتمي إليها لرأيها يأخذ بآراء مدرسته، لا بأراء الآخرين من كوفييين كما

(1) شرح الجمل 1749/2.
(2) نقص، حاشية الحفق.
(3) الذي الزاهد، ديوانه 426/1.
(4) شرح الجمل 1747/2.
(5) نقص،SUP 3171/1، ونظر حاشية الحفق في الموضوع نفسه في الحاشية الساكنة.
(6) نقص، ص 212، ونظر: 212.
(7) نظر: منذ 233، ونظرًا 473 وغير ذلك.
هنا، ومن بصرى، كما سلف.
وعله يمكن القول، إن ابن خروف كان يختار من أراء البصريين وأراء الكوفيين معاً، فهـو كغيره من النحؤين وقف موقف المبتكر والمتميز والمجتهد، فلم يكن ليقتصر على مذهب دون الآخر، بل كان ينتقد من كل مذهب ما يراه صواباً.
ومثل هذا الاختيار من أراء هؤلاء وهؤلاء لا يمكن أن يقال فيه إنه يؤلف مدرسة جديدة؛ لأن هذا يتناقض وأسس أي مدرسة؛ لأن المدرسة يجب أن يكون لها معايير خاصة أو أصول فكرية تنطلق منها، وكذا يجب أن يكون لها مصطلحات تميزها من سواها. وهذا كله لا نراه عند ابن خروف.
ولكن قلناً يمكن أن يقول: لم تكن لأبناء خروف آراء خاصة إنفرد بها، والجواب: لا ريب أن الرجل كانت له مثل هذه الآراء، وسيقف البحث عند بعضها، ثم يمكن بعدئذ التعقيب على ذلك.
ثالثاً: آراء التي انفردت بها:
وقال في شرحه على الناحي معبداً: وهو فيه أظهر من بدل الامثال (2).
وأي ابن خروف، في هذه الآية مخالف لما عليه أكثر النحؤين والمفسرين، وزعم ابن مالك أنه مذهب الزجاجي، قال: وليس ما ذهب إليه بصحيح (3)، لأنه لا يحسن أن يقر بـ "بال" وـ "لكن"، والإضراب في المعنى ترك للمصرع عليه، والأخذود غير متروك المعنى (4).
ومن آرائه التي انفردت بها، أهمها فيما ذكره سيبويه، وهو قولهم: "أول ما أقول: أنتي أحمد الله، فمن فتح (أن) قذروها بالمستر، كأنه قال: أول ما أقول حمد الله، فأول: مبتدأ، وأنتي أحمد الله، في موضع الخبر، وما مصدرية، فإن جعلت ما موضوعة بمعنى الذي، أو نكرة موضوعة، فأجاز ذلك ابن خروف، والصحيح منه، ومن كسر فمذهب الجمهور أنه خبر عن "أول قول" و"تكونجملة موصولة، وهو المتفق من كلام سيبويه،(5). فقيل حكذا ذكر عن ابن خروف أن (ما) موصولة بمعنى الذي، أو نكرة موضوعة، ثم أقبل ابن

(1) شرح الجمل: مقالة التحقيق ص: 142.
(2) نظر: الارتباط 4: 136.
(3) شرح الجمل: 143.
(4) نظر: نوالم، حاشية الأفق.
(6) نظر: الارتباط: 215/3، ونظر شرح الجمل لابن خروف 1/4، ونظر سيبويه 1/43.

١٥٨
خروف، ومن الجدير ذكره أن ابن الفخار في شرحه على الجمل أن يكون (ما) نكرة موصوفة(1).

ومن آرائه أيضاً قوله: "وقد ينادي في الشعر في الاستغاثة بغير زيادة، وبغير ياء من حروف النداء:

تُنَمَّيَّة لِلعَلَّامَاتِ لِقَصِيَّةٍ أعَامَّ لِكَ بَن صَصْصَة بِن سَعَدٍ(2).

فاستغاثة بـ "عَمْر" من غير زيادة، ورحَّمه، ونادى بالهمزة، وحرف الاستغاثة "يَا"(3).

وقال أبو حيان معقباً على البيت: وأجازه ابن خروف، وقال ابن الضائع: هذا ضرورة، وفيه نداوته بغير ياء(4).

ومن آرائه التي أشار إليها أبو حيان أن موضوع (ما) والفعل في أسلوب الاستغاثة بـ "عِدَّاً" وخلاً نصب، لا خلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين، وهو في موضوع الحال عند السيرافي، وذهب ابن خروف إلى أن انتصبه على الاستغاثة انتصاب "غير"، وقيل: مصردرية طرفية، أي وقت خلوهم، ودخله معنى الاستغاثة(5).

هذه أهم الآرآ التي اتفقت بها ابن خروف، وثمرة آراء أخرى له أضرب صفحاً عنها كي لا أطول، ويمكن للمرء أن يجدواه في شرحه على الجمل(6).

وقد نظر الدكتور شوقي ضيف في بعض هذه الآراء، وفي سواها مما نقلته كتاب المشايخين، كالمغني والبهمن، وهذا ما جعله يضع ابن خروف في الفصل الذي سماه: "المدرسة الأندلسية" من كتابه "المدارس النحوية"(7)، وهذا فيه كما يقول الدكتور عياد الليثي قد غرب قليل من التسامح في التعبير، ذلك أن نحاة الأندلس لم ينجزوا نهجاً له خصائصه المتميزة، وحدوده الواضحة التي تجعل التسليم يوجد مدرسة أندلسية أمرآ مقبول(8).

وهمها يكون من أمر فإن الذي نجزه عند ابن خروف هو -بشكل عام- يقوم على الاختيار من آراء البصريين ومن آراء الكوفيين معاً، ومتلك هذا الاختيار من آراء العلماء لا يمكن بأن يعت به يؤلف مدرسة نحوية قائمة بنفسها؛ لأن هذا لو صفح في زمن ما من تاريخ النحو العربي لم أرين تعداد

---

(1) أنظر: شرح الجمل لابن خروف 1/471، حاشية المختارة.
المدارس النحوية؛ لأن هذا يعني أن النحاة في أي وقت يمكن أن يتضمنوا في آراء السلفين لهم؛ فيختاروا منها ما يريدونه؛ ثم يقولون: هذا نحو جديد، أو هذه مدرسة جديدة، ومتلب هذا لن يلقى القبول؛ لأنه إن تم ذلك سيكون في كل عصر مدارس نحوية عدة، ولو حدث هذا في القرن السابق

لما وصل إليها النحو العربي الذي يعرفه الناس اليوم كما عرفه السابقون.

وعن آرائه التي انفرد بها والتي وقف البحث عند بعضها، فإنه من كبر المغالاة القول: إن آين خروفي قد نجا في هذا الآراء نحو المدرسة الأندلسية، ذلك أن آين خروفي ليس النحوي الوحيد في تاريخ النحو العربي الذي كانت له آراء خاصة، فقيل النحاة لهم آراءهم الخاصة بهم، فهذا الأشغال الأولي قد عرف عنه أنه كانت له آراء عدة خالف فيها أصحابه البصريين، لكن هذه الظاهرة لأصحابه لم تجعل آراءه على كثرتها وتبعها تؤلف مدرسة نحوية جديدة؟ بله أن هذه الآراء لم تخرج عنا بصر، والأمر نفسه يقال في غير من النحاة، كالسكاني الذي كانت له أكبر من الآراء التي وافق فيها البصريون، ومع ذلك لم يبق أحد من الناس إن آراء الكاسلي يمكن أن تؤلف فتحا جديدا في نحناه العربي، فترقي إلى مدرسة خاصة به، وأمر ذاته يقال في ابن السراج.

والنبر وأبي علي وسواءهم.

وبناء على ما سلف علينا أن نفرق بين وجود مدرسة أندلسية وجود الدرس النحوي في الأندلس، ولا ريب أن نحوياً بارعا كان خروفي هو واحد من كبار النحاة في تلك البلاد كانت له جهود لا تخفى في الدرس النحوي هناك.

الخاتمة.

جعل عدد من الباحثين مغالاة نحاة الأندلس لجميع النحاة السابقين منهم كوفوين وبصريين، والانتهاء منهم اختيار من آراء الكوفة والبصرة، في جهة المدرسة النحوية الأندلسية، وعضاة مثل ذلك مدرسة بعينها، ولذا قام البحث بدراسة لهجود واحد من أعلام الأندلس وهو ابن خروفي؛ لأن هذا العلم خالط بصريين والكوفيين فأخذ الكثير من آراء البصريين، وعدد من آراء الكوفيين، واختار من آراءه من أحدهما وهؤلاء، وكان له آراء انفرد بها.

وقد أظهر البحث أن ابن خروفي في مواقفه للبصريين في بعض آرائهم، لا يمكن عده في جملة ما سمى بالمرحلة، لأنه لو كان ينتمي إلى هذه المدرسة المزعومة لما كان له أن يوافق البصريين في كثير من آرائهم، ولأنه والخليفة هذه سباعين من الأصول التي ترتكز عليها مدرسته، وهذا مما يؤيد أن الدرس النحوي في الأندلس لم يرق إلى أن يكون مدرسة لها معالمها الخاصة.

ومنهما يضاف إلى توكيد ذلك أن ابن خروفي لم يوافق البصريين فحسب في كثير من آرائهم، بل وافق الكوفيين أيضا في بعض آرائهم، ولو كان ينتمي إلى تلك المدرسة لأ todavía بأرائهم وحدها، لا بأرائهم الآخرين من كوفيين وبصريين، وعليه يمكن القول: إن ابن خروفي وقف موقف المنتخب والمتجتر والمحتذ، فلم يكن ليقتصر على مذهب دون الآخر؛ بل كان ينتمي من كل مذهب ما يراه.
صواباً.

أما أراوهة التي افترمت بها، فهي لا تشكل مدرسة قائمة برأيها. لأن كثيراً من النحاة كتب لهم أراوهة معينة قولاً بها، سواء أكان صحيح أم لا. وهذه الأراوهة التي افترمت بها علم عن غيره لم تجعل الناس ينظرون إليها على أنها تشكل مدرسة مستقلة بذاتها. فهذا الأخفش، وهو من هو، كان كثيراً المخالف في أصحابه البصريين، ومع ذلك لم يقبل أحد من النحاة فن الأخفش بأرائه تلك قد شكل مدرسة بعينها؛ بل يرى الأخفش على شديد مخالفته لأراء أصحابه بصرياً.

وهذا كله يستدعي استعداد وجود مدرسة نحوية خاصة بالأندلس، ولكن جهود ابن خروف في النحو يمكن أن يصب فيما يمكن أن نسميه بالدرس التحوي، وهذا ما حاول البحث أن يصل إليه.

---

نبت المصادر والمراجع

- شرح التسهيل ابن مالك تحقيق د. عبد الرحمان السيد، محمد بدرى المختون، دار هجر، القاهرة ط(1941)، 1940م.
- شرح التصريح على التوضيح، لخال الأزهر، دار الفكر، لبنان، بلا تاريخ.
- شرح جمل النحائي لابن خروف، تحقيق د. سلسل محمد عرب، مكة المكرمة، جامعة أم القرى 1419 هـ.
- المدارس التحوي، تحقيق د. توني ضيف، دار المعارف، مصر، بلا تاريخ.

---

161